"لاصاص" بين تأطير السكان المحليين وإفشال الثورة التّحريرية (1954-1962)

أ/ عبد الهادي حسين- أستاذ بقسم العلوم الإنسانية -كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة تلمسان

h_a_hadi@hotmail.fr

ملخص:

تندرج هذه المساهمة في الدِّراسات الخاصَّة بتاريخ الإدارة المحلية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، إذ حاولَتْ تسليط الضَّوء على أحد جوانبها المتمثل في **الفرق الإدارية المختصة "لاصاص"** في الفترة ما بين نهاية سبتمبر 1955 وجوان 1962. وبينت الدِّراسة بأن هذه الفرق أريد لها أن تكون أداة للحرب الحقيقية، وجهازًا لتجاوز التّحديات التي خلقتها الثورة، وآلية لعزل الشعب ومنعه من التفافه حول ثورته. وناقشت جملة من القضايا المرتبطةِ بالخلفيات و الجذور التاريخية لنشأة الفرق الإدارية المختصة، وأبرزت أهم الأخطار التي واكبت فترة نشاطها بالإضافة إلى علاقتها بمصالح الاستعلامات وموقعها من خطط الحرب البسيكولوجية التي مارستها جميع المصالح الأمنية الفرنسية. وأوضحت ارتباط تاريخ الفرق الإدارية المختصة بنشاط "الحركي" و"المخازنية" وباقي المجموعات الموالية للاستعمار وزُمَرِه المختلفة. وأيضا علاقاتها بالمعاقل المناوئة للثورة التي خَلَقت لجيش التحرير الوطني صعوبات جمّة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية الاستعمارية الفرنسية – الفرق الإدارية المختصة – المكاتب العربية– الجزائر الفرنسية – التأطير الثوري– الحركي – الحركات المناوئة للثورة.

Résume :

This contribution has searched the specialized studies in the history of French colonial local government in Algeria. He sheds light on one of its sides which is specialized administrative

sections within the period Ranging from late September 1955 to June 1962. The study has shown to have wanted to make these sections a tool of war and a real body for the challenges countered that created the revolution. And a mechanism to prevent the revival of the Algerian people and break the institutions of the revolution end weaken the structural map of the revolution and isolate the people and forbid him to embrace his revolution. And discussed a number of cases in connection with the thought back and the historical roots of the genesis of specialized administrative sections. The study addressed the real issues of specialized administrative sections and want to realize (assimilation) and building (the new Algeria). and showed significant danger that accompanied the period of its activity and in addition to its relationship with the intelligence services and its position in the psychological war plans has practiced all French security services and clarify the relationship history specialized administrative sections with HARKIS and EL MEGHAZNIS activity and the remaining groups are acting with colonialism and these acolytes. And its relationship with the groups against marquis during the revolution that creates several problems in the armed national liberation (A.L.N.)

Mots clefs :

L'administration coloniale française locale - les sections administratives spécialisées - bureau arabe - l'Algérie française

- les institutions révolutionnaires - le contrôle du peuple - Harki - mouvement contre maquis.

المقدّمة:

تبقى الدِّراسات الخاصَّة بتاريخ الإدارة المحلية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر في أمسِّ الحاجة إلى البحث والتنقيح، بالنَّظر إلى أنَّ مواضيعَ عديدةٍ لا تزالُ بِكرًا لم تخضع إلى الدِّراسة المعمَّقةِ من ناحيةٍ، ومثيرةٌ للخلاف والجدل من ناحيةٍ أخرى. وذلك لاعتباراتٍ تاريخية فرضتها مرحلة الاستعمار الاستيطاني الفرنسي، بعد أن استولت إدارة الاحتلال على جل الوثائق التي تشكل مادة خاما تساعد في كتابة تاريخ هذه الإدارة المحليّة. ولهذا السبب وغيره، توفَّر لمدرسة كتابة التاريخ الاستعمارية رصيدًا مهما منحها السَّبق في الإطلاع على الوثائق، ومن ثمّة تدوين التَّاريخ الجزائري انطلاقا من منظورها الذي يجنَحُ غالبًا وفي معظمه إلى تمجيد الاستعمار الاستيطاني وتضخيم منجزاته في الجزائر مع أنها لم تكن إلا لصالح الطائفة "الكولونيالية" إما بشكل صريح، أو بالدّس المغلَّف والممنهج.

لأهمية البَّحث في هذا ساهمتُ بهذه الدِّراسة التي تسلط الضَّوء على أحد جوانبها وأعني: الفرق الإدارية المختصة (Sections Administratives Spécialisées)، **في إطار الفترة الزمانية الممتدّة ما بين نهاية سبتمبر 1955، وحتى حلّها نهائيا في جوان 1962**، أي ثلاثة أشهر بعد تاريخ وقف إطلاق النار.

استوقَفَت البحثَ في مراحله المختلفةِ ومساره الإشكاليةُ التاليةُ: **هل كان إنشاء الفرقِ الإدارية المختصة مخرجًا لفك تناقضات الإدارة المحلية الاستعمارية في الجزائر أم محاولة لإفشال الثورة التّحريريّة وعزل الشعب الجزائري عن ثورته؟**

تتوقف إشكالية البحثِ على جملةٍ من القضايا المرتبطةِ بالخلفيات و الجذور التاريخية لنشأة الفرق الإدارية المختصة، وارتباطها بمصلحتي الشؤون الأهلية والشؤون الجزائرية، والمكاتب العربية البائدة. بالإضافة إلى علاقة الفرق الإدارية المختصة بأهداف دائرة الاستعلامات والمخابرات، وموقعها من خطط الحرب البسيكولوجية التي لجأت إليها جميع المصالح الأمنية الفرنسية، وتمّ بناء الموضوع وفق العناصر التالية:

أوّلاً: الفرق الإدارية المختصة محاولة أخرى لإدارة محلية استعمارية في الجزائر.

كشف الانتشار السريع لثورة التحريرية ابتداءً من أول نوفمبر 1954 عن حالة جد متردية للإدارة المحلية[1] في الجزائر، خصوصا في الأرياف[2] حملت الحكومة العامة بقيادة جاك سوستل إلى اللجوء إلى ضباط مختصين في الشؤون الجزائرية[3] مهمتهم الأساسية كانت أخذ زمام إدارة السكان بيدهم ، وإعادة ربطهم بالإدارة الاستعمارية، وعلاج حالة التفكك الذي ميَّز العلاقة بهم، وإيجاد علاجا للقُصور السائد في الميدان الاستعلام السياسي و الاستخبار العملياتي[4] .

1- جذور الفرق الإدارية المختصة(لاصاص).

دعّم الجيش الفرنسي هياكله في الجزائر مُركِّزاً على فكرة "الاختراق المنظّم"، وتحريك آليات الاختراق الإداري التي تساهم في تدارك الفشل الذي بدأت معالمه تبرز في الأفق تحت غطاء سياسة "التهدئة" وبسط السلم. ومن تلك الهياكل الجديدة التي أُحدثت ما عُرف تحت تسمية "**الفرق الإدارية المختصة**" التي اشتهرت شعبيا باسم "لاصاص"[5]

ولإنجاح عملها الميداني استعانت الحكومة الفرنسية بمصلحة الشؤون الجزائرية والصحراوية الملحقة بالمؤسسة العسكرية للإشراف على تكوين الإطارات المتخصصة التي تسير والإشراف في آن واحد على إدارة شؤون المصالح الإدارية المختصة[6] مع توفير كل

الإمكانات المالية والمادية والبشرية التي تسمح لضباط هذه الفرق المختصة "لاصاص" بتنفيذ وبصفة كاملة المهام التي أسندت إليهم[7].

ولم يتمكن الاستعمار الفرنسي من تثبيت نفوذه في الجزائر إلا بعد جمع أكبر قدر من المعلومات عن الجزائر والجزائريين[8] لذلك عمد إلى إستراتيجية الاختراق والتشتيت. وفي إطار جمع المعلومات عن الجزائريين ومتابعة تحركاتهم، أنشأ الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر المكاتب العربية في كل مناطق البلاد، وهي مكاتب ظاهرها العمل الإداري، لكن باطنها هو استخباراتي وجمع المعلومات[9] وترأسها ضباط عسكريون، وقد كتب هؤلاء الضباط الكثير من التقارير، بل يمكن اليوم أن نقول أن هذه التقارير التي نشرها بعض هؤلاء الضباط على شكل كتب، بأنها تشكل مصدرا مهما لتاريخ الجزائر في هذه الفترة خاصة في مجاله الاجتماعي ومختلف الصراعات القبلية والعروشية والأسرية التي عرفها المجتمع الجزائري آنذاك، والهدف من جمع هذه المعلومات هو توظيفها في إثارة الفتن بين الجزائريين واستخدام بعض القبائل والأسر لتحقيق الأهداف الاستعمارية[10] وقد أثّر نموذجان في تشكيل تنظيم سياسي وإداري في الجزائر بعد انهيار النظام الإداري القديم خلال سنة 1955؛ الأول كان نموذج "المكاتب العربية"، المتبلور من تاريخ التهدئة في الجزائر في القرن التاسع عشر، والثاني هو نموذج التراتبية المتوازية، المطوَّر من قبل العقيد لاشيروا[11] والمتمخِّض عن تجربة الحرب الهند الصينية[12] .

ارتبطت الفرق الإدارية المختصة بتقاليد المكاتب العربية، وهي الآلية الأولى في وقتها والأكثر أهمية بضخامتها. ولأن تقاليد المكاتب العربي لم تستمر في الجزائر على عهد الجمهورية الثالثة، تحت ضغط الأقلية الأوربية، التي انتقدت الميول العربية لهذه المكاتب، وخاصة في قضية الحد من طرق الاستحواذ على الأراضي العربية من قبل الأوربيين. وتمّ حل المكاتب العربية خلال السنوات الأولى للجمهورية الثالثة، ولم يستمر هذا التقليد إلا

في سلك الضباط المسؤولين عن شؤون الأهلية في المغرب الأقصى وفي المناطق العسكرية في جنوب الجزائر[13].

وصف اللواء بوشريي[14] المراكز الإدارية التي حافظ عليها هذا السلك من الضباط في الريف المغربي بوصف إديولوجي مبالغ فيه وأنها ذو ثقة ضعيفة[15]. وعلى شاكلة هذه المراكز، أقيمت الفرق الإدارية المختصة في الجزائر وهي في نفس الوقت قواعد عسكرية ومراكز إدارية. فإذا نظرنا إليها باعتبارها قواعد عسكرية كان من مهامها إنشاء تحت إدارة ضابط مجموعة صغيرة كفرقة عسكرية تدعى "المخازنية" قادرة على حماية المنشآت التي أقامتها "لاصاص" وتمّ توظيف أفراد هذه المجموعات من السكان المحليين؛ وهم بهذا يمثلون الصلة والرابطة مع السكان، وفي نفس الوقت يُوفرون لهم فرص العمل ويزودونهم بالأشغال. وإذا نظرنا إليها باعتبارها مراكز إدارية فنجدها الفرق الإدارية المختصة قد اضطلعت بدور إدارة الدولة، حيث مثلت المستوى الأدنى لهذا الدور[16].

أ- المكاتب العربية وترسيخ الإدارة المحلية الاستعمارية.

قرَّرت السلطات الاستعمارية إنشاء هيئة تتكلَّف بجمع المعلومات عن الجزائريين[117]، وجعل هذه الهيئة عبارة عن جسر يربط بين الفرنسيين والجزائريين. فأسست هذه الهيئة في عام 1833، وسميت بالديوان العربي وأصبح وسيلة فعالة في التقاط المعلومات وجمعها والدعاية للاستعمار. وفي عام 1837 تحولت هذه الهيئة إلى "إدارة الشؤون العربية" وكانت هذه الهيئة مسؤولة عن "تسهيل عملية الاتصال برؤساء العشائر والتفاوض معهم، وإقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا"[18]. قرَّر بيجو في عام 1844 أن يؤسس بصفة رسمية المكاتب العربية، ووضع لها الهياكل التنظيمية بحيث تصير هذه المكاتب هي الوسيلة الأساسية التي سيستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين

والقضاء على ما بقي من مؤسسات الدولة الجزائرية[19] وحسب التنظيم الجديد للمكاتب العربية التابعة للجيش الفرنسي فإنَّ إدارة الشؤون العربية على مستوى القيادة العسكرية قامت بتأسيس إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاثة الموجودة بالجزائر، وفي كل مقاطعة توجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى، ووحدات ثانوية من الدرجة الثانية، وتحولت المكاتب العربية إلى إدارات محلية للتَّحكم في السكان والمجتمع الريفي[20] بلغ عدد المكاتب العربية عام 1841 في الجزائر 21 مكتباً، ثم تضاعف عددها في عام 1865إلى 46 مكتباً، وتوزعت هذه المكاتب في أنحاء البلاد، بحيث أنشئ 14 مكتباً وثلاث ملحقات في عمالة الجزائر، و12 مكتباً وملحقة واحدة في عمالة وهران، و15مكتباً وملحقة واحدة في عمالة قسنطينة، ثم وصل عدد المكاتب العربية في عام 1870إلى 49 مكتباً. وكان يشرف على هذه المكاتب 200 ضابط على مستوى المقاطعات الثلاثة[21] . وتقرّر تنظيم مستخدمي المكاتب العربية بالمرسوم الوزاري المؤرخ في 01 فيفري 1844، بحيث تشكّل كل مكتب في كل مقاطعة من حوالي عشرة أشخاص، تساعدها فرقة الصبايحية، تكونت من 25 فارساً فرسان من قوات المخازنية[22].

وإذا كانت المؤسسة العسكرية الفرنسية هدفت من وراء القرارات والنُّصوص إلى إنشاء المكاتب العربية التركيز على تحقيق التهدئة الدائمة في أوساط القبائل وحماية الاستيطان الأوروبي فإن مهامها توسعت بعد ذلك وازداد نفوذها بالتدريج حتى أصبح ديوان المكتب العربي هو المركز الحقيقي للسلطة في الجزائر[23] وصارت تمارس مسؤوليات الحراسة والمراقبة والتوجيه السياسي والدعائي والمالي والعسكري والإداري، كما صارت تشكِّل إدارة مستقلة حتى عن الجيش الفرنسي، وخضع لها تسعة أعشار البلاد لكن في واقع الأمر تعد المهمة الرئيسة لرؤساء المكاتب العربية بصفتهم ينتمون إلى السلطة العسكرية، هي جمع المعلومات التي تخدم الجيش الفرنسي وتساعده على تقوية نفوذه في البلاد[24]، وتتمثل هذه

المعلومات في إحصاء الأراضي الزراعية والتعرف على مجاري المياه، وأخذ فكرة عن التنظيم القبلي، ولاسيما في المناطق الخاضعة للنظام العسكري، وتحديد نوعية المداخيل المالية حتى يتمكن الضباط من الحصول على أموال كبيرة عند جمع الضرائب، كما كانت مهمتهم تزويد مصالح الغابات بمعلومات تخص هذا القطاع، وتسهيل مهمة موظفي الغابات لمعاينة المناطق الغابية[25].

2- استنجاد الإدارة الاستعمارية بتقاليد مصالح الشؤون الأهلية بعد عام 1954.

أمام تقدم الثورة وتطورها وانتشارها والتفاف الشعب حولها، عَيَّن الوزير الأول منداس فرانس (من الحزب الراديكالي) في بداية جانفي 1955 جاك سوستل[26] حاكما عاما في الجزائر خلفا لروجي ليونار الذي كان أول من فوجئ باندلا ع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954. وحلَّ جاك سوستل في منتصف فيفري 1955 بالجزائر حاملا معه خطة متكاملة يسعى لتنفيذها على الميدان هدفها الحرب الشاملة على "المتمردين" على جميع المستويات والقطاعات: سياسيا وعسكريا واجتماعيا وإداريا، وغزو قلوب وأرواح الجزائريين بحضور متواصل وأعمال اتصالية لتفعيل العمليات والتأثير على الجزائريين وتحييدهم عن الثورة[27].

ذكر روبير بيرون[28] في كتابه "الدفاتر السياسية لحرب الجزائر"، بأنه حين توقف بالجزائر في 16 مارس 1955 وهو في طريقه إلى الكاميرون، استضافه الحاكم العام الجديد جاك سوستل ودار حوار حول المستعمرات والجزائر لخصه في نقطتين: أن سوستيل كان مؤيدا لسياسة تضمن ترقية الشعوب الإفريقية ضمن الإطار الفرنسي. وبخصوص شؤون الجزائر؛ فيمكنها أن تكون أيسر لو قبل المستوطنون إمكانية كسب الأموال بدون توظيف إدارتهم

المطيعة لممارسة سيطرة سياسية واجتماعية مطلقة على المسلمين وكذلك الشأن لو رفض المسيرون القادمون من فرنسا غض الطرف عن الحقيقة الجزائرية[29].

وبعد التعرف على الوضعية العامة في الجزائر من خلال التقارير المتعددة التي تُعدها مختلف الجهات الاستعمارية، قام سوستل بجولات تفقدية، ومعاينة ميدانية قادته إلى المناطق الساخنة أو المرشحة لذلك، كالأوراس وشمال قسنطينة؛ وقد توصَّل من خلال جولته إلى استنتاجين أوليين حسب تقييمه للوضع:

– الأول : أن هناك تناسبا طرديا بين مستوى الفقر والاستعداد للالتحاق بجبهة التحرير الوطني.

– الثاني : أن المتمردين يمثلون المقدمة للأبعاد الوطنية السياسية والدينية[30].

وبعد هذه المعاينات بدأ الحاكم العام سوستل ميدانيا يتحرك على جميع الأصعدة للقضاء على "التمرد".

وحملت ردود الفعل الأولى من إدارة وجيش الاحتلال خصائص الحرب الشاملة بكل وضوح، وتمثل في :

أ- تهجير السكان وقصف القرى لمنع الثوار من استخدامها قواعد للتموين والتجنيد

ب – إعلان حالة الطوارئ ابتداءً من 03 أفريل 1955، وتقسيم المنطقة إلى مربعات لتسهيل مراقبة السكان[31].

ت – استدعاء الاحتياطي مع مطلع 1955 لمضاعفة تعداد القوات النشطة في الجزائر ؛ فمن 80000 في نوفمبر 1954 إلى 160000 في جويلية 1955، إلى 190000 قبل نهاية سنة 1955.

ث – استقدام خبراء حرب الهند الصينية لتطبيق تقنياتهم وخبراتهم في الأوراس باعتبارها "البؤرة الأولى والرئيسة"[32]، فقد عُيّن بالمنطقة جنرالين لتحقيق ما اصطلح عليه باسم "التهدئة" :

- اللّواء فانوكسام[33] لإدارة الحرب على الصعيد العسكري الخالص.
- اللّواء جورج بارلانج[34] المستقدم من مدينة أغادير (المغرب الأقصى) والذي يُتقن العربية، لإدارة الحرب النفسية والدعائية وإعادة تنظيم الإدارة الاستعمارية في المناطق التي انتشرت فيها الثورة، لتحييد وإضعاف دور المنظمة السياسية الإدارية لجبهة التحرير الوطني[35] واستعان بخبرة العقيد غوسو من المكتب الخامس[36].

ظهر لسوستيل في خريف 1955 أن يتصرّف كرجل مخابرات سابق، فوضع بالتنسيق مع مصالح "مديرية حماية الإقليم" بالجزائر خطة أمنية من خلال نشاط الفرق الإدارية المختصة (لاصاص) التي أشرف على تطبيقها بالأوراس اللّواء جورج بارلانج بمساعدة المكتب الخامس[37] ممثلا في العقيد غوسو.

ثانيًا: الفرق الإدارية المختصة والمهام المتعددة.

1- نشأة الفرق الإدارية المختصة.

اندلعت الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، ومعها عرفت البلديات المختلطة تراجعا محسوسا في تعداد إداريها، فبمقارنة بين سنتي 1922 و 1954، نجد أن سنة 1922 كانت هناك 78 بلدية مختلطة تشرف على ثلاثة ملايين جزائري أطرها 300 إداري، أما في عام 1954 ولنفس العدد من البلديات المختلطة كانت تشرف على أربعة ملايين ونصف مليون جزائري ولم يكن تأطيرهم إلا بنحو257 إداري[38]. فهذه الرَّداءة الإدارية حركت السلطات الاستعمارية لأجل إيجاد حلول سريعة لتدارك هذا "الانسحاب" غير المعلن[39].

جاءت فكرة إنشاء الفرق الإدارية المختصة (لاصاص) بعد فشل السلطات الإستعمارية في التحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر والتي أرجعتها إلى غياب الإدارة المحلية، وانعدام التواصل بين الجزائريين والإدارة الفرنسية ونقص المعلومات الضرورية

لتحقيق أي انتصار عسكري[40]. ورأت بأنه لا يتأتى لها فهم ما يحدث إلا بإقامة نظام إداري فعّال وبخاصة في المناطق الأكثر اضطرابا، يعيد الثقة والإطمئنان للسكان، ويعمل على تطبيق الإصلاحات الموعودة التي جاء بها الحاكم العام جاك سوستال. بدأ تجسيد الفكرة في ربيع 1955، وبالضبط في 30 أفريل ، عندما أنشأ جاك سوستال قيادة مدنية وعسكرية في الأوراس، وتم تعيين اللّواء بارلانج لقيادتها. وقد خوّل هذا المنصب للّواء الإشراف على السلطات المدنية والعسكرية بما فيها الإدارة والشرطة وكل الفرق العسكرية الموجودة بالنَّاحية الشرقية. ولما كان هذا اللّواء من الضُّباط القدماء للشؤون الأهلية فقد كلِّف من قبل جاك سوستال بتفعيل عملية نموذجية قوامها 14 ضابطا من الشؤون الأهلية و09 ضباط من الشؤون الصحراوية، كان اللّواء قد استقدمهم من المغرب بعد أن أجروا تكوينا قصير المدى يؤهلهم للقيام بالوظيفة المحدّدة لهم، ويكونوا "قلب فرنسا النابض في كلّ دوّار"[41] وقد قام كل من المفتشين العامين الثلاثة: بارلانج، بارتيو[42] تيراني[43] وهم من قدماء مصلحة الشؤون الأهلية، بدور مؤثر على الحاكم العام، للمُضيّ قدما في تجسيد أفكارهم، وخاصة وأنهم كانوا ضمن الحاشية المقربة له، التي تقرّر السياسة العامة الواجب اتباعها لمعالجة القضية الجزائرية[44] .

يمكن تفسير اختيار المؤسسة العسكرية الفرنسية للقيام بهذا الدور، إلى قلّة المختصين في مجال العمل الإداري المدني لإدارة شؤون البلديات المختلطة المستحدثة[45] ، وأيضا للصعوبات التي واجهت الحكومة في توفير العدد اللازم من الإداريين وبالسرعة التي تتطلبها المرحلة. ولهذا نجد أن أغلب مستخدمي هذه المصالح تمّ انتقاءهم من المؤسسة العسكرية[46]. فهم إما ضباط في مصلحة الشؤون الجزائرية[47] والصحراوية، أو مجنّدون أو احتياطيون، أو ضباط عاملون من مختلف تشكيلات الجيش الفرنسي[48]. وهؤلاء هم الذين سيشكلون المصالح الإدارية المختصة المعروفة اختصارا بتسمية "لاصاص La SAS "[49]. وظهرت هذه التسميّة رسميا في الوثائق الفرنسية لأوّل مرّة في القرار الذي أمضاه

جاك سوستل والمؤرخ في 26 سبتمبر1955[50]. والذي أنشأ هذه المصلحة وألحقها بالديوان العسكري التَّابع للحكومة العامة. وقد أوضحت المادة الرابعة من هذا القرار مهام ضباط المصالح الإدارية المختصة، والتي بموجبها نقلت السلطات المدنية للإداريين إلى أشخاص عسكريين. وتوسَّعت صلاحيات هؤلاء الضباط بصدور مرسوم 08 جويلية 1957[51] الذي نقل لهم اختصاصات ضباط الشرطة القضائية، أما مرسوم 1019/59 المنشور في الجريدة الرسمية[52] فقد منح لهم نظاما خاصا في التراتبية المدنية، وحسب هذا المرسوم فإن ضابط المصلحة هو ممثل نائب العامل (سوبريفي)[53] مما يجعله أداة اتصال بين رئيس المقاطعة ورئيس البلدية. ويساعد رؤساء البلديات على القيام بمهامهم التي يخوّلها لهم القانون، ويقترح مشاريع التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلديات ويسهر على تجسيدها[54].

أما عن عدد هذه المصالح فقد ارتفع خلال عشرون شهرا من 30 مكتبا إلى 490 مكتبا بين شهر ماي 1955 و ديسمبر 1956، ما يعادل إنشاء 23 فرقة شهريا. ومن شهر جانفي 1957 إلى شهر جويلية 1958 وصل عددها إلى 590 مصلحة[55] [2] ما يعادل إنشاء 5 فرق شهريا. وحسب آخر إحصائية فرنسية أصدرها المكتب الثالث فإن هذا العدد سيرتفع ليصل إلى 688 مصلحة، وهذا إلى غاية 28 أكتوبر 1961.[56]

جدول رقم(01): تطور تعداد الفرق الإدارية المختّصة (1957-1962)[57]

رتب/ سنوات	1957	1958	1959	1960	1961	1962
الضباط	600	590	596	658	738	738
نقيب /ملازم	235	236	242	564	306	؟
ملازم أول	240	206	266		334	؟
صف ضباط	300	415	418	458	480	540
المجموع	1375	1447	1522	1680	1858	1278

أما إجمالي عدد العاملين في هذه المصالح من العسكريين والمدنيين فقد وصل إلى 24750 موظفا، موزعين على النحو التالي:

- الضباط العاملون والاحتياطيون: 717 فردا.
- صف الضباط: 566 فردا.
- المجندون: 532 فردا.
- الملحقون المدنيون: 3700 مدني.

المخازنية: 20189 فردا[58].

2- تشكيل وتنظيم الفرق الإدارية المختصة.

كانت كل فرقة من الفرق الإدارية المختصة تتشكّل من ضابط الفرقة، وهو رئيسها. ثم نائب الفرقة، وهو في أغلب الأحيان من العسكريين برتبة صف ضابط. وثلاثة ملحقين من مصلحة الشؤون الجزائرية مهمتهم الإشراف على الترجمة والمالية والاتصال[59]. وعدد من المجندات الفرنسيات المرشدات أو المساعدات الاجتماعيات المعروفة اختصارا باسم (ASSRA)[60] من المصلحة الآنفة الذكر مهمتهنّ التقرب من النّساء الجزائريات وإدماجهن في الحياة الأوربية. وأيضا تتكون من :

مفرزة لحماية المصلحة وموظفيها، مشكّلة من عناصر "المخازنية" و "الحرْكى" يجندهم ضابط الفرقة، ويتراوح عددهم ما بين 30 و50 فرداً من المسلمين والأوربيين .

- العتاد المادي، يتمثل في عدد من السيارات والشاحنات، وجهاز إرسال واستقبال، وكمية من الأسلحة والذخيرة .

وقد تقوم الحامية العسكرية القريبة من المركز، بمد المصلحة بطبيب ومدرّس أو ممرن[61].

ولم يكن هذا العدد من الموظفين ثابتا، بل يخضع لعدّة اعتبارات، منها على سبيل المثال: استتاب الأمن، عزلة المركز وبُعدها عن طرق المواصلات، ووجود المركز بالقرب من التجمعات السكانية. أما عن الأماكن التي توجد فيها الفرق الإدارية المختصة فقد اختيرت بعناية فائقة، إذ نجدها في مزارع محصّنة وفي الدّواوير والقرى وفي بنايات أعيد تهيأتها. وفي خطوة ثانية بُنيت لها أبراج خاصة، وصل عددها حوالي 270 برجا تُسيّر من قبل 700 فرقة تابعة للشؤون الأهلية. وتمتد مسؤولية الفرقة على مساحة تتراوح ما بين 150 كلم مربع و 250 كلم مربع، ويقطنها حوالي 2000 حتى 3000 نسمة[62].

وتضم هذه الأبراج في أغلب الأحيان تجمعا لعدد من المصالح منها مدرسة ومركزا

للتدريب، وقاعة الفحوص والعلاج موضوعة تحت تصرف طبيب، ووكالة بريدية، وسوقاً، وسكنات عائلية لهيئة الموظفين، ومركزا إداريا، وفلاحيا. يتّم اختيار ضباط الشؤون الأهلية في أغلب الأحيان، من بين الضباط العاملين في الجيش الفرنسي المتطوعين لمدة تتراوح ما بين ستة أشهر إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد. أُعتمد في البداية مبدأ التّطوع إلا أن السلطات الفرنسية تخلّت عن هذا المبدأ بعد أن لاحظت عدم تحفُّز الكثير من هؤلاء الضباط على الاستمرار في هذا العمل، رغم الامتيازات المادية الممنوحة لهم[63] وأمام هذا الأمر فتح المجال للاحتياطيين للالتحاق بهذه الوظائف. قبل التحاق هؤلاء الموظفون بمراكز عملهم، يتلقون تكوينا إداريا متخصصا ومبادئ اللغة العربية واللهجات المحلية، ودروسا في علم الاجتماع خاص بالمجتمع الإسلامي، زيادة على تربصات تطبيقية ورحلات دراسية، ويدوم التكوين سنة كاملة. وفي هذا السياق، كانت الدفعة الأولى المتخرجة مُشكلة من القادمين من الهند الصينية[64].

3- مهام الفرق الإدارية المختصة.

من الأمور الغامضة التي ارتبطت بنشاط الفرق الإدارية المختصة، عدم وجود نصوص ضابطة لمهام لاصاص، لذلك نجد مهامها تتقلّص أحيانا في مناطق معيّنة، وتتوسّع أحيانا أخرى في مناطق أخرى، حسب شهادات بعض ضباط لاصاص. وتقريباً لصورة هذه المهام نجملها في:

أ- المهام الإدارية.

من المهام الإدارية التي حددتها المراسيم الفرنسية لضباط الفرق الإدارية الأهلية أنه يمثل السلطة المركزية ومسؤول الحالة المدنية والوسيط بين الإدارات الحكومية زيادة على إشرافه على المفوضيات الخاصة، زيادة على أنه يحدّد ويرسل إلى وكيل الوالي الاحتياجات المحلية. ومنه يتضح أن ضابط الفرقة الإدارية المختصة يلعب دور شيخ البلدية والمجلس البلدي في

آن واحد. وتجلى ذلك عندما ألغيت البلدية المختلطة في 15 جانفي 1957، ولما كان عدد البلديات كبيرا حوالي 1468 بلدية، أنشأت السلطات الاستعمارية المفوضيات الخاصة فمن بين 568 ضابطا هناك حوالي 356 منهم يشغلون رؤساء لهذه المفوضيات[65].

ومن المهام الإدارية الأخرى التي كُلفت بها هذه الفرق تحضير الانتخابات العامة والبلدية ودفع السكان للمشاركة فيها، باستخدام مختلف وسائل الترغيب والترهيب المتوفرة زيادة على ما سبق كان لهذه الفرق مهمة إدارية أخرى تمثلت في القيام بأعمال إحصائية للسكان على مستوى كل مركز، تدوّن فيه معلومات عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكل عائلة ومصادر دخلها ومكانتها الاجتماعية، وكل المعلومات التي تفيد الإدارة الاستعمارية في تدعيم سيطرتها على السكان[66].

ولإرغام السكان على الارتباط بالإدارة الفرنسية، سارعت الحكومة الفرنسية إلى إقامة فروع إدارية متعددة الأغراض في مراكز الفرق الإدارية المختصة ، ويتم فيها الإعلان عن الوفاة والولادة واستخراج البطاقات الهوية وتقديم طلبات القروض الفلاحية ، واستلام منح التقاعد وتسوية أوضاع المحاربين القدماء[67].

ب- المهام الاجتماعية والتربوية.

تمثَّلت في تأمين الرعاية الصحية للسكان بواسطة المساعدة الصحية المجانية[68] المعروفة اختصارا باسم (A.M.G)[69] والفرق الطبية والاجتماعية المتنقلة[70] التي يشرف عليها الجيش الفرنسي والصليب الأحمر الفرنسي[71]. وتوزيع المواد الغذائية مثل الدقيق والحليب ووصلات الحبوب، الملابس والأدوية[72]. وفتح المدارس ومراكز التكوين المهني المتخصص، وقد فتحت هذه الأخيرة من أجل تأطير الشباب الجزائري قبل الخدمة العسكرية، بإعطائه تربية بدنية وتربوية ومدنية تحت إشراف ضابط الفرقة.

واهتمّت مراكز لاصاص بفتح وُرش لتلقين مهن مختلفة، وقد وصل عدد الوُرش المؤطّرة من موظفي لاصاص سنة 1960 نحو 400 ورشة تمهين للضغار والشباب و402 ورشة تمهين لكبار السن[73].

ولم تقتصر الإستراتيجية الفرنسية في هذا الميدان على الذكور فقط، وإنما وجهت اهتمامها بالعنصر النِّسوي لما له من أهمية أساسية في المجتمع الجزائري، فأنشأت عددًا من المراكز للعناية بشؤون المرأة الجزائرية وتعليمها مهنا، وتشجيعها على الخروج من البيت واستدراجها لتندمج مع قيم ومبادئ المجتمع الفرنسي والالتقاء بمثيلاتها في هذه المراكز التي تشرف عليها مشرفات مُلْحَقات بالفرق الإدارية المختصة[74].

ت– المهام السياسية والعسكرية.

إن الملاحِظ للأدوار المتعددة للفرق الإدارية المختصة خلال الثورة التحريرية، يُدرك أن المهمة الأساسية لم تقتصر على الوظائف المدنية المشار إليها سابقا، بل حتى أن هذه الأخيرة لم تكن سوى أدوارًا ثانوية ومرحلية؛ فالهدف الحقيقي الذي أنشئت من أجله كان هو مراقبة الجزائريين والبحث عن المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة بالثورة، ومن ثمّة تدمير التنظيم السياسي والإداري الذي أنشأته جبهة التحرير الوطني لتأطير السكان، وكذلك تشجيع الجزائريين على الانضمام إلى صفِّ فرنسا فرديا وجماعيا، زيادة على المشاركة مع الجيش الفرنسي في العمليات العسكرية ونصب الكمائن لوحدات جيش التحرير الوطني[75]، باعتبار أن ضابط الفرقة الإدارية المختصة هو مستشار تقني لدى السلطات العسكرية وذلك لمعرفته بالبلد وسكانه، يساعد الجيش في مهمة ما أُطلق عليه بالتهدئة، وينوب عنه في استرجاع الأمن وإقراره . ولتحقيق هذا الهدف وضعت تحت تصرفه مجموعات من القوات الإضافية مشكلة من المخازنية والحركى. وفي بعض الأحيان أسندت السلطات الاستعمارية إلى هذه المصالح مهام عسكرية بحتة؛ فظهر ما

يسمى بالفرق الإدارية المدعمة[76] ووصل عددها في شهر سبتمبر 16 موزعة بين الجزائر ووهران وقسنطينة.[77]

كانت عملية مراقبة السكان تتم بالتنسيق مع بقية المصالح الإدارية والأمنية الأخرى مثل: المخابرات والدرك والشرطة، لمساعدتها على إلقاء القبض على المشتبه فيهم، وفرض الغرامات والتحقيق في السرقات وإرسال التقارير ومنح الجوازات والرخص والشهادات[78]. وهذا ما جعلها تتحوّل إلى مراكز تعذيب واستنطاق، دفعت بعدد كبير من الشباب الجزائري إلى الالتحاق بجيش التحرير الوطني[79]. فقد كانت هذه الفرق هي الجهة المخولة في مناطق اختصاصها على منح رخص نقل البضائع وشهادات الإقامة كل الوثائق الإدارية الأخرى، كل هذا الكم من الوثائق يحمل تاريخ صدوره ومدة صلاحيته، فمثلاً رُخص المرور كانت صلاحيتها تتراوح ما بين يوم إلى ثمانية أيام ويوم واحد لأقل من عشرين يوما[80]. والأشخاص الراغبون في زيارة ذويهم خارج قريتهم، كان عليهم إظهار شهادة الإحصاء صالحة لمدة أقصاها شهران. وكان المضيف والضيف محل تحقيق للتأكد من أنهما غير مطلوبين من العدالة الفرنسية.ومن أجل الزيادة في تشديد إجراءات الرقابة على تحركات وتنقلات السكان أخضع هؤلاء في القرى والدّواوير إلى أسلوب التربيع العسكري الذي طبقه لاكوست[81] على أحياء مدينة الجزائر في 04 مارس 1957 بعد سلسلة العمليات الفدائية التي تعرضت لها المدينة. وحتى السُّكان الرُّحل لم يسلموا من هذه الطريقة، إذ كانت توضع علامات على الخيام متكونة من حرفين الأول يدل على البلدية والثاني على الدوار، وكتبت بطريقة يمكن أن ترى من الجو[82]. وأما نقل المواد الغذائية فقد كان يخضع لمراقبة صارمة فقد كان نقل البضائع في تجاه المدن الكبيرة يتطلب إذنا بالمرور صالح لمدة تتراوح ما بين شهرين إلى ثلاثة أشهر، أما الكميات الكبيرة من المواد الواسعة الاستهلاك، مثل القهوة والسكر والزيت فقد كان أصحابها يخضعون للتحقيق.

محاولة منها لمنع وصول المواد التموينية لوحدات جيش التحرير الوطني، أخضعت السلطات الاستعمارية امتلاك الأشخاص لهذه المواد للتحديد، فكل شخص ليس له أن يمتلك أكثر من 10 كلغ من السميد في الشهر، وأقل من 100 كلغ منه للعائلة الواحدة. أما المهمة الثانية، فكانت البَّحث عن المعلومات على المستوى العسكري والثقافي والاجتماعي، التي تمكِّن السلطات الاستعمارية من القضاء على التَّنظيم السِّياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني، ومهاجمة وملاحقة وحدات جيش التحرير الوطني، وتكثيف العمل البسيكولوجي والدعائي بين السكان؛ وقد اعتمدت إستراتيجيتها للوصول لتحقيق هذه الأهداف على ما يلي :

تخصيص مبالغ مالية سرية لشراء ذمم بعض الجزائريين، وتحويلهم إلى عملاء وخونة يزودون المصالح الاستعمارية بالمعلومات التي توصلهم إلى القضاء على الثورة[83]. ومن الأساليب المستخدمة من لاصاص استغلال التنوع العرقي وتعميق الهُوَّة بين الأعراق وفق إستراتيجية فرّق تسد[84]. وكذلك المناشير الكاذبة المثبطة للمعنويات والحملات الدعائية بواسطة مكبرات الصوت في الأسواق والساحات وقاعات العرض السنيمائي، وأيضا إرغام المساجين والأسرى على الاعتراف بأسرار الثورة، والتلويح لهم بالتهديد والوعيد الذي سيلحق بأسرهم في حالة رفضهم التعاون مع جلاديهم. وقد اعترفت في العديد من تقاريرها بفشل هذه الإستراتيجية ، لأسباب، أولا: الإجراءات المتخذة من طرف جبهة وجيش التحرير الوطنيين ضد هؤلاء الخونة والعملاء. وثانيا: قوة ومقدرة التنظيم السياسي والإداري الذي أنشأته جبهة التحرير الوطني لتأطير وتنظيم الأوساط الشعبية، إذ يذكر أحدهم وهو في نفس الوقت ضابط إحدى الفرق الإدارية ، قائلا: "نبحث عن هذا التنظيم وندمره، لكن يعيد بناء نفسه مرّة ثانية، فأعضاؤه موجودون في كل مكان وعلى استعداد تام للتضحية، ورغم قلتهم فهم يتميزون بفعالية فائقة ومنظمة"[85].

ومحاولة منها لتضييق الخناق على نشاط جبهة وجيش التحرير الوطنيين في التجمعات العمرانية الكبيرة سارعت الحكومة العامة إلى إنشاء الفرق الإدارية الحضرية[86] . وقد سوَّغ الجنرال رؤول سالان[87] الإجراء بالنَّجاح الذي حققه هذا الأسلوب، يقصد نظام الفرق الإدارية المختصة، في القرى الداخلية، مما دفع بالسلطات الاستعمارية إلى تأسيس الفرق الإدارية الحضرية وأيضا من أجل كسب سكان الأحياء القصديرية أو العزاب المنعزلين عن وسطهم الطبيعي[88] .

ثالثا: موقف الثورة التحريرية من الفرق الإدارية المختصة.

1- الثورة في عامها الأول ورد فعل الإدارة الاستعمارية.

زار فرانسوا ميتران[89] الجزائر في نهاية سبتمبر وبداية أكتوبر1954، وصرَّح حينها بأن "كل شيء هادئ وساكن"[90] ، وهو الشعور العام المعبّر عنه أثناء تلك الزيارة[91] .

واطّلع على الأوضاع التي قدّمت إليه في صورة مطمئنة؛ فعلى مساحة 210000 كلم مربع، وهي المساحة التي تضم ثلاث عمالات (الجزائر وهران وقسنطينة)، دون المناطق الجنوب، كان يشتغل نحو 6838 موظفا موزعا بين مصالح الاستعلامات العامة، الشرطة القضائية والشرطة الحضرية، وهذا العدد جد قليل لتغطية ما يقارب 9ملايين نسمة (8931137 حسب إحصاء 31 أكتوبر1954)، من ضمنهم 974245 أوربي، بينما في فرنسا التي بلغ عدد سكانها 43 مليون نسمة كان لديها 50000 موظف في الشرطة على مساحة تقدر بنحو.550000كلم مربع مع تطور كبير في الوسائل الاتصالات المتطورة. وهذا ما يفسر خصوصا منذ 120 سنة من الاحتلال الفرنسي نجد بعض الدواوير لم تعرف إطلاقا الشرطي والدركي. وهذا الغياب المقصود يوضح درجة الإهمال الذي عرفه الريف الجزائري، وطريقة التعامل العنصري للحكومات الفرنسية؛ فحيث تنعدم الفائدة والضرورة للاستعمار ترتفع درجة الإهمال والتسيّب، وخاصة إذا لم يكن في المنطقة مستوطنا يمثّل الاحتلال الفرنسي. أمام هذه التناقضات، شرعت جبهة

التحرير الوطني على إزالة التشويه والتزييف والانحراف وسائر الأمراض التي نفثها المستعمر داخل مختلف فئات المجتمع[92]، وانطلقت خلال المرحلة الأولى من الثورة في تكوين مجموعة من المصالح الإدارية موازية للإدارة الاستعمارية، وذلك من أجل القيام بالمهام الإدارية المختلفة التي لها علاقة مباشرة بالجزائريين على رغم من صعوبة المهمة إلا أنها أقدمت على إنجازها لأنها أدركت أنها ستدفع بالجزائريين إلى مقاطعة الإدارة الاستعمارية مدنيا، وأمنيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وتربويا، ولأنها قطاعات إستراتيجية لن يكون لها تأثير في إفشال المخططات الاستعمارية فقط[93]، بل دعمت الجُهد الحربي لجيش التحرير الوطني الذي بدأت ثماره تنضج. ففي مدينة الجزائر والبلديات الخمس بير مراد رايس، والأبيار، والقبة، وحسين داي، وسانت أوجان، تكفلت شرطة الدولة بحفظ الأمن التي كانت تحت تصرف"ترمود" عامل عمالة الجزائر، ساعده كاتب عام للشرطة؛ وهنا أيضا تظهر المفارقة من حيث النِّسبة، بين تعداد المكلَّفين بحفظ الأمن وعدد السكان المدنيين، وتبرز بفارق كبير؛ ففي الجزائر الكبرى التي يقطنها نحو 635000 نسمة من ضمنهم نحو 400000 من سكان مدينة الجزائر التي قسِّمت إلى 12 دائرة، نجد أن سلك الشرطة الحضرية ضمّت 1562 موظفا. وعلى المستوى الوقائي مكلّفة بأمن الطرقات والمعارض والأسواق وحركة مرور السيارات والراجلين والنظافة والصحة . وعلى المستوى الإداري كُلِّفت الشرطة الحضرية بمهام كثيرة، منها، إصدار شهادات و تشكيل ملفات لجواز السفر وبطاقات الهوية، ومنح تصاريح لمواد موضوعة تحت تشريعات خاصة، ومراقبة وحجز الجرائد والمناشير.

2- إنجازات الثورة في عامها الأول.

كان المناضلون الوطنيون على اختلاف مشاربهم يوجِّهون معظم مجهوداتهم لتنبيه الشعب إلى ضرورة استغلال الوقت إلى أقصى الحدود وهذا من أهم منجزات الثورة[94]، وذلك ما

تحقق في المرحلة الأولى؛ فقد كانت سنة 1955 سنة التأسيس على الساخن[95] اعتمادا على عاملين اثنين: طليعة ثورية مصمّمة ، وشعب جاهز لاستلام رسالة الثورة. فقد كان الشعور العام عشية اندلاع الثورة ليلة فاتح نوفمبر 1954 أنَّ من يسبق بإعلان هذه الثورة يفوز بقيادة الشعب بدون منازع، وما لبثت التّطورات اللاحقة أن أثبتت في الميدان صدق هذا الشعور، وتجاوب الشعب الفوري والواسع الذي حول مفعول الشرارة الأولى إلى ما يشبه " الانشطار النووي" حسب تعبير محمد مرزوقي عضور من مجموعة الـ22. واستغلت الطليعة الثورية هذه الشروط الموضوعية المواتية لتواصل عملية التأسيس على الصعيدين: السياسي، ببناء هيكل جبهة التحرير الوطني، ليباشر عملية تأطير الشعب وتنظيمه لمواجهة مصيره بمسؤولية وثبات. والعسكري، ببناء المجموعات المسلحة الأولى، وضمان ارتباطهما الوثيق بالشعب الجاهز المتحفز الذي يوفر لها التموين والأمن، فضلا عن شروط التجدد المستمر[96].

كان لانتشار الثورة بسرعة ردة فعل من جيش الاحتلال الذي رمى بكامل قوته لإطفاء جذوة الثورة التي بدأت في الاتقاد هنا وهناك. وقد أدرك للوهلة الأولى أن الأوراس هي "البؤرة الأهم" فكثَّف من جهوده لإخماد الجذوة الرئيسية بقصد وأد الثورة في المهد حيث وُلدت على حد قول اللّواء جورج بارلانج قائد عمليات "التهدئة" الأولى في الأوراس رفقة اللّواء فانوكسام[97].

وجاءت عملية 20 أوت 1955 لتخلط أوراق الجميع وتقلب حساباتهم وتعطي الثورة الوليدة دفعة حاسمة على الصعيدين السياسي والعسكري، وحتى المؤرخون الفرنسيون أنفسهم يؤكِّدون أنَّ تاريخ 20 أوت كان نهاية مرحلة وبداية أخرى[98].

وجاءت فكرة العملية في إطار البحث عن أنجح الردود الثورية الممكنة على سياسة الحاكم العام الجديد جاك سوستيل الذي بدأ يتصل بممثلي الأحزاب والمنظمات الجزائرية بنية تشكيل "جبهة سلم" مناهضة "لجبهة الحرب" أي جبهة التحرير الوطني، وقد انساق

بعض الأعيان بالشمال القسنطيني وراء الآمال " الإصلاحية" التي كان يروج لها سوستل[99]. وأيضا في إطار إحداث قطيعة نهائية بين الشعب الجزائري ومجتمع "الكولون" ونظام الاحتلال الذي يؤطرهم، وتفنيد مزاعم الحاكم العام الذي كان يصرح قبيل الهجوم بأن الثقة قد عادت إلى البوادي وأن الفلاحين انفضوا من حول "المتمردين"، واستعادة زمام المبادرة على الصعيدين السياسي والعسكري، وتحطيم وهم "الجزائر الفرنسية"[100].

أحدثت الهجمات انقلابا في الرأي الدولي أكثر من أحداث 8ماي 1945[101] .

وحسب الحصيلة التي نشرتها المجلة الفرنسية "هيستوريا مغازين" نقلاً عن وثيقة للجيش التحرير الوطني – حسب المجلة – خلال عام من الثورة(1955-1956)، فإن هذه الحصيلة تعطينا فكرة مقرّبة وعامة عن النشاط الذي ميّز الثورة في مرحلتها الأولى، وجاءت على النحو التالي:

906 مزرعة أحرقت أو خربت

38340 رأس الغنم والبقر إما قتلت أو غُنمت

404 آلة فلاحية خربت

4432000 ساق عنب الخمور اقتلعت

359000 قنطار من العلف أتلفت

4583 هكتار من المحاصيل أتلفت

283 مدرسة أحرقت[102].

ولاشك أنها حصيلة كبيرة، وإن شكّكت فيها الجهات الفرنسية، لأنها تبيِّن بوضوح الجهد الكبير الذي بذله المجاهدون على الميدان، وكان له الأثر الفعّال في الإجراءات التي أحدثتها السلطة الاستعمارية لمجابهة الثورة.

3- تصدي الثورة التحريرية للفرق الإدارية المختصة.

منذ الوهلة الأولى شعرت جبهة التحرير الوطني بالخطر الذي قد يصيب الثورة، إذ لم تسارع إلى الوقوف في وجه حملات الدعاية ، وزرع الرَّيب والتَّشكيك في نفوس الجزائريين وكان أول تصدي في 24 ماي 1955 عندما قام بشير شيحاني بالقضاء على الإداري الفرنسي دوبوي[103] والاستيلاء على وثائقه، ومنها تقريره الذي أعدّه للِّواء بارلانج، وتلَت هذه العملية إنشاء فرق من الكوماندوس الدَّائم مهمته القضاء على الضباط الفرنسيين والمتعاونين معهم من الجزائريين[104].

ومُنع السكان من إقامة اتصالات أو علاقات مع الفرق الإدارية المختصة وكل مخالفة يصبح صاحبها تحت طائلة العقاب، مثل رفض دعوة لاصاص لهم بالمشاركة في الانتخابات، وحَضْر حمل البطاقات، وعدم الاستجابة للإغراءات المادية، وتشديد الرقابة على الإداريين والمحاربين القدماء والقياد. ولم تكتف جبهة التحرير الوطني بهذه الإجراءات بل راحت تكثف من هجماتها ضد المصالح والأهداف ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي التي أقامتها هذه الفرق وذلك بشن العمليات العسكرية ونصب الكمائن ضد دوريات المخازنية المكلفة بحماية أبراج هذه الفرق. وفي نفس الوقت أنشأت نظام المجالس الشعبية على مستوى الحي والقبيلة والعرش ثم الدّوار أو القرية، مهمته التكفل بتأطير السكان وتوعيتهم بخطر الانصياع وراء الدعاية الفرنسية، وفي نفس الوقت تكثيف الدور الاجتماعي، من خلال مساعدة عائلات المساجين والشهداء. وكانت النتيجة أن استطاعت جبهة التحرير الوطني ومن خلال جهازها السياسي والإداري، من إرغام الإدارة المحلية على الاستقالة أو التعاون مع الثورة. وحسب كلود برجر[105] فإن نهاية عام 1955 هي فترة التي عرفت نهاية "القياد" و"شومبيط"[106]، وازدياد نشاط الكومندوس التابع لجيش التحرير، مما ترك انطباعا حول جيش التحرير الوطني بأنه موجود في كل مكان وأن خطره في ارتفاع مستمر، وهذا الانتشار ينبغي مقابلته بانتشار للفرنسيين وأعوانهم. أما عن الخسائر المادية والبشرية التي ألحقتها الثورة بهذه الفرق، فإن

الإحصائيات المتوفرة هي التي أعدّتها السلطات الفرنسية والتي أهملت الخسائر المادية وذكرت الخسائر البشرية فقط، وحتى هذه الأخيرة أخضعت حصيلتها لما يخدم المصلحة الفرنسية، وحسب هذه الإحصائيات فإن عدد القتلى من العاملين في هذه المصالح ومنذ تأسيسها إلى غاية 09 ماي 1960 وصل إلى 77 ضابطا، وأما عدد القتلى من الملحقين والمخازنية فقد بلغ 441 قتيلا[107].

وفي هذا السياق، اعتمدت جبهة وجيش التحرير الوطني في تصديها لسياسة الحرب النفسية الممارسة من قبل الفرق الإدارية المختصة على إستراتيجية تنطوي على عدة نقاط:

- كشف السياسة الاستعمارية وفضح الأساليب الفرنسية
- توعية الجماهير إيديولوجيا وسياسيا
- مواجهة هذه المصالح ميدانيا من خلال التأطير الواسع واليومي للجماهير وإبراز دور الهياكل الإدارية والصحية والقضائية والإعلامية للثورة.
- تحذير الجزائريين من خطورة التعاون والاتصال بهذه الفرق.
- العمل على إبلاغ الجماهير بأخبار الثورة و تطورها داخليا وخارجيا، قصد الحفاظ على الصلة بين الشعب وثورته[108].

ومما أكد الصعوبة التي لاقتها لاصاص أمام تصدي المجاهدين لنشاطها هو اضطرار قوات الجيش الفرنسي إلى إقرار مخطط لحماية مقرات لاصاص وإعادة نشر قواته بما يخدم هذه الخطة ، وأدى ذلك إلى الانسحاب من العديد من مواقعه المعرضة للضربات المتكررة، واللجوء إلى الأماكن الآمنة[109].

وأمام هذه الحيوية الميدانية، أدلى اللواء فور قائد منطقة جرجرة بتصريح اعترف فيه بأنه يتقاسم حكم المنطقة مع عميروش :"أحكمها نهارا ويحكمها ليلا". وكانت الولاية الثالثة في عهد عميروش بمثابة نواة حكومية بأتم الكلمة، تقوم ببعض المهام الحيوية، مثل التموين

والتعليم والأوقاف فقد استطاع تنظيم التعليم بطريقة أزعجت مصالح "الفرق الإدارية المختصة" إلى حد كبير، لاسيما بعد أن نجح في إرسال عدد من البعثات الطلابية إلى تونس، كما تمكن من إقامة نظام للتموين، قلل من آثار قرار تحصيص المواد الغذائية إلى حد كبير. وفي نهاية عام 1961، عَين قائد الولاية الأولى مجلسا جديدا للولاية مستحدثا منصبا جديدا للشؤون الاجتماعية[110]، مما يوضح إستراتيجية الثورة في الميدان الاجتماعي وفي إفشال سياسة لاصاص، والتصدي لمؤامراتها باسم الخدمة الاجتماعية.

الخاتمة.

موضوع الفرق الإدارية المختصة (Sections Administratives Spécialisées) "لاصاص"؛ مِّن المواضيع التي حاولت الكتاباتُ الفرنسية احتكارها وتقديم التَّحاليل والأجوبة التاريخية، وِفْقًا لرُؤية المدرسة الاستعمارية وخاصة أولئك الذين لازال الحنين يشدهم إلى ذلك العهد الاستعماري.

تناولت الكتاباتُ الفرنسية هذا الموضوع وحاولت إبقاءه رهينةً لمنطلقات وتصورات تمجد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وترسيخ نظرية "الإستعمار الإيجابي" التي لها "زبائن" كُثر بين المؤرخين الفرنسيين المعاصرين للثورة أو مَن جاءوا بعدها.

وهي "نظرية" تُسوِّغُ أعماله بهالات وبهرجة، مما يخدم بقاء الغموض والالتباس في القضايا التاريخية التي تستهدف إضعاف وخلخلة الشخصية الجزائرية، وسجنها في دائرة التحجيم والتحقير والتقزيم، بإلصاق كل سلبية بالجزائريين، وإلحاق كل إيجابية بالاستعمار الفرنسي.

إن محاولة السلطة الاستعمارية الفرنسية تدارك ما فاتها بإنشاء "لاصاص"، وإن حاولت القراءة الفرنسية تغطية فشل "لاصاص" بإلصاق تهمة إفشال عملها إلى تلك العراقيل التي وضعها "أعداء الجزائر الفرنسية" من الفرنسيين سواء كانوا مدانيين وعسكريين وهي خطوة لتجاوز عبقرية الشعب الجزائري والتفافه حول ثورته ولإيمانه باسترجاع سيادته. وهي

قراءات تواطأت بالسكوت عن جرائم هذا الجهاز الإداري في حق الجزائر وماضيها ومستقبلها.

التهميش

[1] يُنظر: تقرير تحقيق لجنة الدفاع الوطني مؤرخ في 24 مارس 1955، بخصوص الوضعية الإدارية والعسكرية في الجزائر.

[2] حسب الإحصاء العام للسكان بتاريخ 31 أكتوبر 1954، فإن عدد السكان الجزائريين بلغ 8487317 نسمة و1042409 غير مسلم (أوربي و يهودي) في الجزائر من مجموع 9529726 نسمة.

سكان المدن في سنة 1830 كان ضعيفا، وفي 1886 كان بنسبة 14 بالمائة. وفي عام 1954 بلغ نحو 25 بالمائة . 79.4بالمائة لغير المسلمين و 18 بالمائة للمسلمين. يُنظر:

Jean Despois, «**La répartition de la population en Algérie**», Annales Economies Sociétés Civilisations, N°5, 1960, p.921-922.

[3] يصف محمد البشير الإبراهيمي هذه الإدارة في مقال نشره في جريدة البصائر في أواخر نوفمبر 1948، قائلاً: " في الإدارة الجزائرية العليا مطبخة –ليست كالمطابخ– تُطبخ فيها الآراء والأفكار في كل ما دق وجل من شؤون المسلمين، والقائمون على هذا المطبخ طهاة يُحسنون الفن، ودهاة يحكمون بأول الظن، وهم منتخبون من طراز خاص، أول الشروط فيهم أن يكونوا قد أفنوا أعمارهم في حكم المسلمين، واجتازوا المراتب الإدارية من أدناها إلى أعلاها، وتمرسوا بمحكوميهم، وفهموا ميولهم واتجاهاتهم، ودرسوا مواطن الضعف والقوّة فيهم، وآخر الشروط فيهم أن يكونوا استعماريين قبل كل شيء، والسيد السند من هؤلاء هو الذي يُثبت أنه حكم المسلمين حكما استبداديا وعرف كيف يُرهقهم، وكيف يُذلهم وكيف يضرب بعضهم ببعض ويمزق شملهم، وكيف يديرهم على أن يكونوا آلات صماء لا أناسا، وكيف يستلب منهم العقل والإدراك...حتى يكتسب من كل ذلك ملكة فيما يسمونه "السياسة الأهلية"...". ينظر: محمد البشير الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، الجزء الثالث (**عيون البصائر**)، المرجع السابق، ص.87.

[4] http://caom.archivenationale.culture.gouv.fr

[5] قلّة من الدّارسين الجزائريين كتبوا عن "لاصاص"، لكن بشكل مجمل، اللهم إلا ما كتبه الدكتور كريم ولد النبية، والدكتور غالي الغربي. أما غيرهما فلا تكاد تجد ما يروي الظمأ. وقد علمت بوجود أطروحة دكتوراة بجامعة الجزائر حول لاصاص، وحاولت الحصول على نسخة منها، لأدعم دراستي، لكن لم أحصل عليها.

[6] يعرف في لغة القانون الإداري بمصطلح (La spécialité du but)، وهو قصر المشروع على غرض مخصص لا يجوز لصاحب الاختصاص أن يتعداه. يُنظر: **معجم القانون**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1998، ص.460.

[7] Mathias Gregor, **Les Sections administratives spécialisées entre idéal et réalité (1955–1962)**, L'Harmattan, Paris, 1998, p.19.

[8] رابح لونيسي، "**الحرب المخابراتية أثناء الثورة المسلحة**"، عصور الجديدة، مختبر البحث التاريخي تاريخ الجزائر، جامعة وهران، العدد6، صيف 2012، ص.188.

[9] وتغلغل هذه المكاتب دخل المجتمع الجزائري مكّنها من السطو على كم كبير من الوثائق الجزائرية، ولذلك تعرضت الوثيقة الوطنية الجزائرية إلى النهب والسلب والخطف والحرق والإتلاف من قبل هذه المكاتب لصالح جيش الاحتلال والإدارة الاستعمارية الفرنسية، بهدف لطمس وعرقلة وتعقيد إعادة كتابة التاريخ الوطني وبناء وقائعه وتصحيحه. واليوم تتمثل عملية تحرير التاريخ الوطني من الفكر الاستعماري في تصحيح الأخطاء ودحض الزيف والتشويه ورفع اللبس وملء الفجوات، يُنظر: يحي بوعزيز، "**كلمة الافتتاح في يوم دراسي حول أهمية المصادر المحلية في كتابة التاريخ**"، دفاتر التاريخ المغربية، معهد التاريخ، جامعة وهران، العدد02، 1988، ص.ص.56-59.

[10] رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص.189.

[11] (Lacheroy)

[12] Elsenhans Hartmut, **La Guerre d'Algérie 1954–1962 la transition d'une France à une autre le passage de la IV à la V république**, Edition Publisud, Paris, 1999, p.p.551-552.

[13] اغتنمت الحكومة الفرنسية اتفاقيات الاستقلال الداخلي المبرمة مع المغرب وتونس عام 1956، لتعزيز وجودها في شتى المجالات بعد أن لاحظت تطور واتساع رقعة الثورة وامتدادها في كل أرجاء الجزائر، ومن ذلك إرسال ضباط الشؤون الأهلية العاملين في كلا البلدين لدعم سياسة انتشار للفرق الإدارية المختصة.

[14] (Générale Boucherie)

[15] François Lescel, « **Les SAS (sections administratives spécialisées en Algérie)**» : consulter le : 30-12-2011 , URL : http://www.Farac.org,.

[16] Elsenhans Hartmut, **Op.Cit.**, p.551.

[17] مزيد من التفاصيل حول القوانين التي تضبط عمل المكاتب العربية وبيان أهدافها ومهامها وتركيبها، ينظر :

- E. Sautayra, **Op.Cit.**, p.p.44-52

[18] Victor Foucher, **Les Bureaux arabes en Algérie**, Libraire Internationale, Paris, 1858, p.p.12-13.

[19] يرى المؤرخ الفرنسي "ياكونو كزافيي" بأن المكاتب العربية تحوّلت إلى هيئة مدافعة عن "الأهالي"، ولا شك أن قوله فيه شيء من المبالغة، ينظر:

Yacono Xavier. « **Quelques remarques sur la politique indigène du prince Napoléon en Algérie (24 juin 1858– 7 mars 1859)** ». Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°8, 1970. p. 203.

[20] C. Bontens, **les institutions Algérienne**, Alger, Faculté de droit, 1970, p. 188.

[21] H.-A. Warnier, **l'Algérie devant l'empereur**, Paris challamel, 1865, p.p. 238-239.

[22] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة –الجزائر، 2006، ص.18.

[23] F. Robiou, **l'Algérie en 1871**, Paris, Victor Masson, 1871, p 81.

[24] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص.ص.19-20، 45، 53، 60.

[25] F. Hugonnet, **Souvenirs d'un chef de bureau Arab**, Paris, Michel levy, 1858, p 8-10.

[26] **جاك سوستل** (Jacques Soustelle) باحث إثروبولوجي متخصص في حضارات المكسيك القديمة، إلى جانب ذلك فهو رجل مخابرات عمل مع الجنرال شارل دو غول خلال الحرب العالمية الثانية، وحافظ على علاقاته معه بعد انسحابه من الواجهة السياسية في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين. اعترض المستوطنون على تعيينه حاكما عاما للجزائر ووصفوه باليهودي الأهلي الذي غير لقبه القديم "بن سوسان" . ينظر: Yves Courriere, **La Guerre d'Algérie Le Temps des Léopards**, Editions Rahma, Alger, 1993, p.13.

[27] Marc Besson, «**Les PRT un concept auquel la France pourrait souscrire sans se renie** », Les Cahies du CESAT, Paris, n20, Juin 2010, p.44

ينصح صاحب البحث السلطات العسكرية الفرنسية بتطبيق تجربة (لاصاص) لحل الأزمة الأفغانية حاليا.

[28] سياسي فرنسي من يسار الحركة الجمهورية الشعبية شارك في مفاوضات إيفيان، وألّف كتابا بعنوان "الدفاتر السياسية لحرب الجزائر" (Carnets politiques de la guerre d'Algérie).

[29] محمد عباس، **دوغول والجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص.258.

[30] Yves Courriere, Op.Cit., p.p.102-103.

[31] كريم ولد النبية، "**مكاتب لاصاص في منطقة سيدي بلعباس 1956-1962**"، تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال المرحلة الاستعمارية ،الجزء الثاني، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص.163.

[32] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص.139.

[33] (Vanuxem)

[34] (Parlange)

[35] **المنظمة السياسية والإدارية** (OPA-FLN): تعد من أهم فروع جبهة التحرير الوطني (FLN) أثناء الثورة، حسب مصطفى لشرف ، وكانت تمارس نشاطها في الأرياف على الخصوص حيث تعرض إطاراتها على الخصوص للملاحقة من قبل الجيش الفرنسي الاستعماري لأنهم قاموا بدور كبير خلال الكفاح الثوري.وهي تسمية أطلقتها الاستعلامات الفرنسية، وتداولتها الكتابات التاريخية. أنظر : Mostefa Lacheraf, **l'Algérie**: **nation et société**, S.N.E.D, Alger, 1976, p.288.

[36] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص140.

[37] من مصالح الجيش الفرنسي، مكلف بالحرب النفسية.

[38] Claude Collot, **Op**.**Cit**., p.135.

[39] على سبيل المثال، كان تأطير البلدية المختلطة لواد الصومام والتي تبلغ عدد سكانها 150 ألف ساكن بنحو.04 إداريين في 1951، لكن نقص عددهم إلى 03 في 1954، وتناقص عدد القياد من 850 إلى 788. واعتبر كلود كولو هذا الإهمال من أسباب الثورة. يُنظر:.Ibid, p.135

[40] اعتبر كثير من المؤرخين الفرنسيين "لاصاص" الخصم الأول لجبهة التحرير الوطني. ينظر:.,François Lescel, **Op**.**Cit**.

[41] غربي الغالي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.174.

[42] Partiot

[43] Teranier

[44] Elsenhans Hartmut, **Op.Cit**, p.551.

[45] حسب مرسوم رقم 56 -642 المؤرخ في 28 جوان 1956 المتعلق بتحويل البلديات المختلطة في الجزائر إلى بلديات مسيرة بقانون 05 أفريل 1884، تمّ حل جميع البلديات المختلطة، وهذا التمديد وقع لأول مرة، لكنه جاء متأخرا.

[46] Commandant de Montalembert, Souvenirs d'Algérie, Bulletin historique des Anciens des Affaires Algériennes, p.02.

[47] ترأس مديرية هذه المصالح فروليك (Vrolyck) بمساعدة العقيد لامورار (Lamourère).

[48] يذكر الرائد دو مونطالمبرت (توفي عام 2006)، بأنه تلقى تكوينا لمدة ثلاثة أشهر مع 60 آخرين ، ليصبح ضابطا للشؤون الجزائرية، وضابطا للفرق الإدارية المختصة (لاصاص)، وقد أختيروا من المركز العسكري للإعلام والتخصص لما وراء البحار (CMISOM)، وفي ذكرياته يروي كيفية التحاقه بلاصاص في الجزائر، وأعماله فيها .

[49] S.A.S

[50] نشر بتاريخ 30 سبتمبر 1955 بالجريدة الرسمية للجزائر (**JOA**).

[51] نشر بتاريخ 12 جويلية 1955 بالجريدة الرسمية للجزائر (JOA).

[52] نشر بتاريخ 04 سبتمبر بالجريدة الرسمية (JORF)، ينظر: نص المرسوم في **ملحق رقم (16)**.

[53] (Sous-Préfet)

[54] Mathias Gregor, **Op.Cit**., p.p.26-27.

[55] Ibid, p.p.157-158.

[56] غالي الغربي، **المرجع السابق**، ص.176.

[57] Hartmut Elsenhans, **La Guerre d'Algérie 1954-1962 la transition d'une France à une autre le passage de la iv à la v république**, Edition Publisud, Paris, 1999, p.552.

[58] غالي الغربي، **المرجع السابق**، ص.177.

[59] كريم ولد النبية، **المرجع السابق**، ص.ص. 166-167.

[60] A.S.S.R.A : Adjoint Santaires et Sociales Rurales Auxiliaires

[61] CDEF, « Les Sections administratives spécialisées en Algerie un outil pour la stabilisation » , Cahier de la recherche doctrinale, Ministère de la Défense, Paris, 2005,p.p.18-19.

[62] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص.177.

[63] هي امتيازات كثيرة للتشجيع والإغراء، فبالإضافة إلى الرواتب العالية التي تتراوح ما بين 70 ألف فرنك و 94 ألف فرنك، هناك المنح والعلاوات كعلاوة المناطق العملياتية التي تتراوح سنويا بـ24 ألف فرنك، وعلاوة الشؤون الجزائرية والتي تتراوح ما بين 9ألاف فرنك و18 ألف فرنك، ومنحة المنصب ما بين 2.500 فرنك و5000 فرنك شهريا، ومنحة البعد عن الأهل 1600 فرنك، وتذكرة سفر سنوية ذهابا وإيابا بين الجزائر وفرنسا. ينظر :

- الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص 194.

[64] Denis Bogros, «**La révolution communale en Algérie ou le décret 56-642 du 28 juin 1956 Contre offensive révolutionnaire (1958)** », ttp://www.miscellanees.com/index.html, Consulter le 12 -03-2013 à 14h 40m

[65] Nicolas d'Andoque, **1955-1962 Guerre et paix en Algérie l'épopée silencieuse des SAS**, SPL, Paris, 1977, p.34.

[66] جعل لكل عائلة جزائرية بطاقيتين، واحدة تتضمن معلومات عن العائلة ورب العائلة، والآخرى أكثر دقة، بحيث تتضمن تفاصيل عن كل فرد من العائلة ونسب العائلة وشجرتها، ومعلومات عن

الحالة الاجتماعية والاقتصادية للعائلة ، والوظيفة، صاحب العمل، مكان العمل، طبيعة العمل، مستوى التعليمي، فرع الدوار، البصمات. يُنظر :

Gregor Mathias, **Op**.**Cit**., p.46.

[67] Cahier de la recherche doctrinale, Op.Cit., p.46

[68] Assistance Médicale Gratuite

[69] A.M.G

[70] E .M.S.I : Equipes Médico-Sociales Itinérants

[71] Gregor Mathias, **Op**.**Cit**., p.p.57-58.

[72] كان توزيع هذه المواد يتم في مركز التجمعات السكانية، ولم تكن كافية ؛ فكل فرد له 120 غراما من الدقيق يوميا، يُنظر: الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص.196.

[73] Gregor Mathias, **Op**.**Cit**., p.p.76-80

[74] Hartmut Elsenhans, Op.Cit, p.p.557-558.

[75] Mathias Gregor, Op.Cit., p.108.

[76] S.A.S Renforcées

[77] Cahier de la recherche doctrinale, Op.Cit., p.37.

[78] Gregor Mathias, **Op**.**Cit**., p.109.

[79] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص.182.

[80] Nicolas d'Andoque, **Op**.**Cit**., p.47.

[81] Lacoste , R.

[82] الغالي غربي، **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[83] كريم ولد النبية، **المرجع السابق**، ص.ص. 167-168

[84] يؤكد المؤرخ الفرنسي كزافي ياكونو بأن السياسة الاستعمارية لفرنسا كانت تعتمد هذه الاستراتجية وهي . حسبه . طبيعية . في استغلال التنوع العرقي لصالح المخططات الفرنسية. ينظر :

Xavier Yacono, « **Ageron charles–Robert politique coloniales au Magreb** » , Revue belge de philologie et d'histoire, Année1975, Vol.53, N°.4, p.1363.

[85] Sébastien Denis, **Le Cinéma et la Guerre d'Algérie la propagande à l'écran 1945–1962**, Nouveau Monde éditions, Paris, 2009, p.p.136-137

[86] S.A.U : les Sections Administratives Urbaines

[87] Raoul Salan

[88] غالي الغربي، **المرجع السابق**، ص.185؛ كريم ولد النبية ، **المرجع السابق**، ص.170.

[89] Denis Baldensperger, « Un dur métier: Flic algérois », Historia magazine, n°208, 29décembre1971, p.p.475-480.

[90] ينظر: تصريح ميتران الذي نشرته الصحف في الجزائر.

[91] جاء وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران، إلى الجزائر في زيارة رسمية للاطلاع على مخلّفات الزلزال الذي تعرضت له منطقة أوريونفيل (الشلف حاليا) الذي خلف خسائر بشرية قدّرت بأكثر من ثمانمئة قتيل.

[92] محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص.50.

[93] أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1956**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص.ص.316-317.

[94] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص.50.

[95] تقرير لجنة الدفاع الوطني حول الوضعية العسكرية في الجزائر مؤرخ في 24 مارس 1955.

[96] بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص.ص.279-301.

[97] محمد عباس، **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1956-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص.97.

[98] أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص.ص.161-242.

[99] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص.109.

[100] **نفسه**، ص.113.

[101] Charles-Henri Favrod, **La Révolution algérienne**, Editions Dahlab, Alger, p.152.

[102] Claude Berger, « F.L.N.: la terreur arme n°1 », Historia magazine, n°208, 29décembre1971, p

[103] Dupuy

[104] وقد قامت الفرق الإدارية المختصة (SAS)بدورٍ خطير في إستراتيجية "المعاقل المضادة"، وفي هذا الصدد، ينظر الدراسة التي قام بها :

Valette Jacques, « **Un contre-maquis durable de la guerre d'Algérie l'affaire Si Cherif 1957-1962** »,GMCC , 2002/4, N 208, p.p.7-34.

[105] Claude Berger, **Op.Cit.**, p.453

[106] Garde champetre.

[107] نشرت بعض الإحصاءات حول الخسائر البشرية وتباينت من مصدر إلى آخر : ينظر العدد الخاص بـ "لاصاص" الذي أعدته : Cahier de la recherche doctrinale, 2005, 79p.

[108] وزارة المجاهدين، **الموسوعة الشاملة لتاريخ الجزائر 1830-1962**، القرص مدمج.

[109] Nicollas d'Andoque, **Op.Cit.**, p.96.

[110] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص.132.